ضمير الفصل عند النّحاة
وصوره في متشابه آي الخطاب القرآني

بقلم
د. حمزة بوخزنة (*)

ملخص

تعدّ الضمائر في اللغة العربية أحد العناصر المهمة في تشكيل بِنى الخطاب، لأنها تدخل في مختلف التراكيب النحوية لتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر فيما نريد نقله من معان ودلالات للمتلقي، وقد اعتنى النحاة بها عناية كبيرة وفصّلوا الحديث فيما يرتبط بها من أحكام في مصنّفاتهم .

وقد حاولنا من خلال هذه المقالة تتبع أحد هذه الضمائر الذي يسمى **"ضمير الفصل"** لنكشف عن أحكامه وما يتعلق به من مسائل نحوية ودلالية، ثم تطرقنا إلى جملة من الصور التي يأتي عليها في الآيات المتشابهة للخطاب القرآني متتبعين وجه بلاغتها، والدقة البيانية في استعمال هذا الضمير في سياقاتها المتنوعة.

الكلمات المفتاحية : ضمير؛ الفصل؛ المتشابه؛ الخطاب؛ القرآن.

(*) أستاذ محاضر "ب" بقسم الحضارة الإسلامية. معهد العلوم الإسلامية- جامعة الوادي.
hamzaboukhezna@gmail.com

مقدمة

للضمائر في اللغة العربية دور محوري في تشكيل البنية السياقية للخطاب كونها تدخل في شطر كبير من كلامنا لتؤدي أغراضاً إبلاغية مختلفة نتوخاها في العلاقات الإسنادية التي ننقل من خلالها ما نريد للمتلقي، ولهذا عُني بها النحاة في مختلف مصنفاتهم وأفردوا لها أبوابا منفصلة لبيان وبحث ما تعلق بها من أحكام وتفريعات، ونلفى من المحدثين من عدّها – لما تتمتع به من ميزات وخصائص – قسما منفصلا عن باقي أقسام الكلم المعروفة في اللغة العربية[1]، وكذا عُني بها علماء البلاغة، ويظهر لنا ذلك خاصة في مباحث علم المعاني حيث ركزوا على ما يستفاد منها من أغراض وفوائد شتّى عند القيام بعمليات التخاطب بأساليب متنوعة.

ويعد ضمير الفصل من الضمائر التي لاقت عناية العلماء فقد تكلموا عنه واختلفوا حول تسميته ودار بينهم أخذ ورد في بعض أحكامه ومتعلّقاته كما سيتضح معنا هذا فيما سيأتي .

ولا شك أنّ الكشف عن بلاغة ضمير الفصل في التعبير القرآني مما يزيد في التأكيد على أهميته ويبرز لنا جوانب بلاغية مشرقة لدقة القرآنية في اختيار مفرداتها مما يعزز اتصالنا اللغوي الوثيق الدائم برصانة هذه اللغة التي تلحّفت بالإعجاز عندما صدرت وصيغت من لدن حكيم خبير فأصبحت قرآنا تُمثل كل حروفه ومفرداته في جميع تراكيبها بمختلف أنماطها أصدق وأبلغ صور المعاني التي تعيها قوالبها المصاغة فيها، وما ضمير الفصل إلا إحدى هذه الصور التي تمكننا من تنسّم العبير اللغوي والبلاغي الأخّاذ لهذه الصياغات المعجزة التي نجد هذا الضمير واقعا فيها موقعا ما لو أزيح من مكانه لفسد النظم وذهب وجه البيان منه.

وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

– ما هو ضمير الفصل، وكيف عالج النحاة البصريون والكوفيون مسائله في مصنفاتهم ؟ وماهي الصورة التركيبة التي يرد فيها الخطاب القرآني، وهل لهذا الضمير أثر في بلاغة المعنى؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وضعنا خطة سنحاول من خلالها دراسة هذا الضمير دراسة نحويّة بلاغية، جاءت كالآتي:

المبحث الأول: ضمير الفصل في الدراسات النحوية.

المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لضمير الفصل.

المطلب الثاني: الاختلاف حول تسميته والمرجعية النحوية لكل تسمية.

المطلب الثالث: اختلاف النحاة حول ماهية ضمير الفصل وإعـرابه.

المطلب الرابع: شروط ضمير الفصل ومواقعه في التراكيب النحوية.

المطلب الخامس: ضمير الفصل وقضية الزيادة.

المطلب السادس: الدلالات النحوية والبلاغية لضمير الفصل.

المبحث الثاني: الصور البلاغية لضمير الفصل في متشابه آي الخطاب القرآني.

المطلب الأول: من بلاغة ضمير الفصل في المتشابه نظماً ومعنىً.

المطلب الثاني: من بلاغة ضمير الفصل في متشابه الفواصل القرآنية.

المطلب الثالث: من بلاغة ضمير الفصل في المتشابه في النسق العام.

الخاتـمة.

المبحث الأول

ضمير الفصل في الدراسات النحوية.

المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لضمير الفصل

الفرع الأول: لغـةً: الفصل في اللغة كما ذكر ابن فارس : « الفاء والصّاد واللّام

كلمة صحيحة تدل على تمييز الشّيء من الشّيء وإبانته عنه. يقال: فصلت الشيء فصلا، والفيصل الحاكم والفصيل ولد الناقة؛ إذا افتصل عن أمه. والمفصل اللّسان لأن به تفصل الأمور وتميز... و الفصيل حائط دون سور المدينة. وفي بعض الحديث " من أنفق نفقة فاصلة فله من الأجر كذا "[2]؛ وتفسيره في الحديث أنها التي فصلت بين إيمانه وكفره».[3]

وجاء في معجم الصحاح أنّ"الفصل « واحد الفصول. وفصلت الشّيء فانفصل، أي قطعته فانقطع. وفصل من الناحية، أي خرج. وفصلت الرضيع عن أمه فصالا وافتصلته، إذا فطمته. وفاصلت شريكي. والمفصل: واحد مفاصل الأعضاء...».[4]

وذكر في المعجم الوسيط أنّ فصل الشيء بمعنى ((جعله فصولا متميزة مستقلة، والأمر بينه. وفي التنزيل العزيز ﴿قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ الأنعام: ٩٧. والقصاب الشّاة جزّأها وفرق أعضاءها. ويقال فصّل الخياط الثوب قطعه على قَدِّ صاحبه، والعقد جعل بين حباته حبات أخرى مغايرة فهو مُفصّل...)).[5]

نستشف من هذه الدلالات أن الفصل عموما يدور حول معنيين أحدهما مادي محسوس والآخر معنوي مجرد، فالأول التفريق والقطع وهو المادي ويكون بين شيئين بقطع أحدهما عن الآخر قطعا ظاهر بواسطة شيء أو أداة ما. بينما المعنوي هو التّمييز وهو أمر معنوي بين طرفين فيكون لكل طرف ما يميّزه عن الطرف الآخر لأن لكل هيئة وصفة وماهية تجعل كل منهما لا يتلبّسان أو يختلطان ببعضهما البعض.

الفرع الثاني: اصطلاحا:

لابد أن نشير هنا إلى ضرورة التدقيق في المصطلحات النحوية حتى لا نخلط بين ما تشابه منها خاصة عندما تكون من ذات الباب والموضوع والنوع وعلى هذا فضمير

الفصل الذي نتوخاه في بحثنا لا نريد به الضمير المنفصل بوجهه العام، وإن كان ضمير الفصل نوعا من ضمائر الرفع المنفصلة، وإنما تعيّنت تسميته بضمير الفصل كونه يفصل بين رتبتين من تركيب الجملة ليبيّن الماهية النحوية للركن الذي وقع فيه اللّبس.

وضمير الفصل كما يعرفه النحاة هو ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله تكلما وخطابا وغيبة إفرادا وغيره وإنما يقع بعد مبتدأ أو ما أصله المبتدأ وقبل خبره نحو: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ البقرة:٥، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ المائدة: ١١٧، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ المزمل: ٢٠، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ الكهف: ٣٩.[6] وَقد " تصحب لام الابتداء ضمير الفصل، في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ﴾ آل عمران: ٦٢، وذلك بشرط أن لا يعرب "هو" مبتدأ " وإذا دخلت اللام على الفصل لم تدخل على الخبر، فلا يجوز أن يقال: "إن زيدا لهو لقائم".[7]

المطلب الثاني : الإختلاف حول تسميته والمرجعية النحوية لكل تسمية:

سّماه البصريون "ضمير فصل"؛ ومرجعيتهم النحوية في ذلك أنّه يقع به الفصل من وجهتين، هما:

أولاً من حيث الوظيفية النحوية به يفصل بين ما كونه خبرا قد تلبس بالنعتية، يقول الصبان في حاشيته: « وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم».[8]

ثانيا من حيث الوضع التركيبي فهو يقع فاصلا بين المبتدأ والخبر، فقد ذكر الرضي الإستراباذي في "شرح الكافية" أن للخليل وسيبويه في تعليلهما النحوي لهذه التسمية

نظرة أخرى تنطلق من موقعه بين ترتيب عناصر الجملة النحوية لكونه يأتي متوسطاً بين المبتدأ وخبره، وذلك في قوله: « وقال الخليل وسيبويه: سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شيء واحد».[9]

وأمّا الكوفيون فيسمونه بأسماء أخرى تتردد كثيرا في كتب النحو:

– بعضهم يسميه: "عمادًا "؛ ومرجعيتهم النحوية في هذه التسمية كونه يعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة، وبيان أنّ الثاني خبر لا تابع.

– بعضهم يسميه: "دعامة"؛ ومرجعيتهم النحوية في هذه التسمية كونه يَدْعَم الأول، أي: يؤكده، ويقويه؛ بتوضيح المراد منه، وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له، وإبعاد الصفة، وباقي التوابع وغيرها؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ويبين أمره؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى.[10]

وذكر السّيوطي في " همع الهوامع" تسمية أخرى لهذا الضمير نسبها إلى المتأخرين فمنهم من سماه " صفة " وهو أبو حيان؛ ويريد به التأكيد.[11]

ومن المحدثين من يرى بأنّه من الأنسب تسميته بـ " حرف الفصل " وسيكون لاختيار هذه التسمية أثر في موقفه من إعرابه كما سيأتي، ومرجعيته النحوية في ذلك كونه « لا يحسن تسميته "ضمير الفصل" إلا مجازًا : بمراعاة شكله، وصورته الحالية، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل. إنّه في الحقيقة ليس ضميرًا "بالرغم من دلالته على التكلم، أو الخطاب، أو الغَيبة "؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية؛ لا يعمل شيئًا؛ فهو مثل " كاف " الخطاب في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أخرى؛ نحو: ذلك، وتلك، والنّجاءك " ».[12]

وما يتبيّن لنا ممّا سبق بالنظر الدقيق في المفهوم الاصطلاحي لضمير الفصل وما دار

حول العلماء من خلاف حول تسميته أنّ هناك تقاطعا كبيرا بين ما ذكروه وبين ما وقفنا عنده في الجانب اللغوي من دلالات والتي رأينا بأنّها في المجمل تدور حول معنيين رئيسيين هما القطع والتمييز ، فالمعنى الأولى هو ذو حمولة دلالية مادية والآخر ذو حمولة دلالية معنوية، ولعل النحاة خاصة البصريين لاحظوا ثمّ راعوا هاتين الحمولتين الدلاليتين في نظرتهم الاصطلاحية لضمير الفصل. فهو يقطع ويفصل من حيث التركيب النحوي بين رتبتين من عناصر الجملة بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك فيقطع بتوسطه التسلسل اللفظي النحوي بينهما، وهو من الناحية المعنوية يميز من حيث الوظيفة النحوية الاسمَ الذي يليه دفعا للبس والإيهام فيمحصه للخبرية ويقويها ويؤكدها عن غيرها لما قد يتلبس بها من توابع نحوية يمكن أن يحتملها تركيب الجملة من غير وجوده، وهو بذلك كما يقول عباس حسن يؤدي لنا وظيفة نحوية حاسمة وباتة عندما « يفصل في الأمر حين الشك؛ فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس؛ بسبب دلالته على أن الاسم بعده خبر لما قبله؛ من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة، ولا بدلا، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى الأساسي، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر. وفوق ذلك كله يفيد في الكلام معنى الحصر».[13]

المطلب الثالث: اختلاف النحاة حول ماهية ضمير الفصل وإعـــرابه:

دار خلاف كبير بين علماء النحو وتضاربت بينهم الآراء حول حرفيّة ضمير الفصل أو اسميّته، ومحلّه من الإعراب، ويمكن تلخيص هذا الخلاف الذي جرى بينهم في الآراء التالية:

- **الرأي الأول**: أنّه حرف لا محلّ له من الإعراب جاء على صورة الضمير مجازاً لعلاقة المشابهة، وهذا الرأي عليه أكثر النّحاة القدامى خاصة من البصريين[14]. وبعض

المحدثين.[15]، وقد احتجّ البصريون: بأنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمّي فَصْلًا، كما تدخل الكاف للخطاب في "ذلك، وتلك" وتثنّى وتجمع ولا حَظَّ لها في الإعراب و"ما" التي للتوكيد في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ آل عمران: ١٥٩. فإنما دخول ما مؤكدة. ولا حظّ لها في الإعراب؛ فكذلك الشأن في ضمير الفصل.[16]

– **الرأي الثاني:** أنّه اسم لا محلّ له من الإعراب. وهذا رأي الخليل وسيبويه وطائفة من البصريّين.[17]

– **الرأي الثالث:** أنّه اسم له محل من الإعراب وعليه مذهب الكوفيون ثمّ اختلف في هذا المحل؛ فرأى بعضهم أنّ حكمه حكم ما قبله منهم الفراء لأنّه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيدا، وكما أنك إذا قلت : "جاءني زيد نفسه " كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعًا في إعرابه. ورأى آخرون أنَّ حكمه حكم ما بعده ومنهم الكسائي، لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.[18]

المطلب الرابع: شروطه ضمير الفصل ومواقعه في التراكيب النحوية:

الفرع الأول: الشروط النحوية لضمير الفصل:

اشترط العلماء لهذا الضمير ستة شروط، نبرزها في النقاط الآتية :

الأول: أن يكون ما قبله مبتدأ ولو منسوخا.

الثاني: أن يكون معرفة، وقيل: يجوز "ما ظننت أحدا هو القائم".

الثالث: أن يكون ما بعده خبرا ولو منسوخا.

الرابع: أن يكون معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل "أل"، كقوله: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ

مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ الكهف:٣٩.

الخامس: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع "زيد إيّاه الفاضل".

السادس: أن يطابق ما قبله (المطابقة في التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث)، فيمتنع "كنت هو الفاضل".[19]

الفرع الثاني: مواقع ضمير الفصل في التراكيب النحوية :

يأتي ضمير الفصل في المواضع الآتية :.

1. بين المبتدأ والخبر . نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ﴾ التوبة: ٤٠. وقوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ البقرة: ٢٧.

2. أن يأتي بين اسم كان أو إحدى أخواتها وبين خبرها. نحو قوله تعالى: ﴿ كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ الأعراف:٩٢ وقوله تعالى: ﴿ إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ الأعراف: ١١٣. وقوله:﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ المائدة: ١١٧.

3. أن يأتي بين اسم إن أو إحدى أخواتها وبين خبرها. نحو قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ الحج: ٦٢

4. بين فاعل فعل الأمر ومعطوفه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ المائدة: ٢٤ .

5. بين الضمير المتصل الواقع فاعلا للفعل الماضي ، وبين معطوفه. نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ المؤمنون: ٢٨.[20]

وهناك من أجاز دخول ضمير الفصل على الفعل المضارع لشبهه بالاسم، وجعل

منه ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ البروج:١٣. وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ، وتبع الجرجاني أبو البقاء فأجاز الفصل في: ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ فاطر: ١٠ . وذكر ابن الخباز في شرح الإيضاح، أنّه قد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ سبأ: ٦ فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل .[21]

المطلب الخامس: ضمير الفصل ومسألة الزيادة:

عني النحاة بتراكيب الجمل وبمختلف علاقاتها الإسنادية التي تنشأ من ترابط عناصرها، وقد تحدثوا عن العمدة من مراتبها والفضلة منها. وعدو ما سوى المسند والمسند إليه سواء في الجملة الاسمية أو الخبرية فضلة؛ وهي التي يصح معنى وتركيبا أن ينشأ كلام من دونها، ويجوز حذفها من سياق الكلام من غير أن يمس المعنى خلل واضطراب. ولعلّه من هذا الجانب قد يستسيغ أحدٌ القول بزيادة ضمير الفصل، ولهذا نرى كثيرا من النحاة خاصة البصريين منهم يعتبرونه فضلة فهو عندهم زائد لا محل له من الإعراب سواء عند من قال بحرفيته أو بإسميته كما مرَّ بنا فيما سبق[22]، فيمكن الاستغناء عنه من درج الكلام من دون أن يقع خلل في المعنى. فلو قلنا مثلاً بدلاً:

إنّك أنت الفاضل	←	إنّــك الفــاضــل

فإننا نجد أنّ الصيغتين كما يبدو من الوهلة الأولى يحملان المعنى ذاته دون ملاحظة أيّ خلل أو اضطراب من حيث الصياغة والمعنى، ومن هنا يستساغ لقارئ غير مستبصر بخبايا اللغة أن يقول بأن ضمير الفصل **(أنت)** في الصياغة الأولى زائد لا يضر الكلام حذفه والتخلي عنه فلا فائدة ترجى وتطلب بدخوله

ولعلنا نلمس أكثر حيثيات هذه القضية في ضمير الفصل من خلال ما سنورد من شواهد معربة فيما يأتي:

الشاهد الأول: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ القصص: ٥٨

نلحظ أنّ الاسم (الوارثين) وقع خبرا منصوبا بالياء للفعل الناقص (كان)، ودخول ضمير الفصل (نحن) سابقاً له في التركيب لم يؤثر فيه نحويا فكأنه لا موجود له أصلا في الآية .

الشاهد الثاني: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ المزمل: ٢٠.

ضمير الفصل في الآية لا محل له من الإعراب ، والدليل على ذلك مجيء كلمة " خيرا " بعده مفعولا به ثانيا للفعل " تجد " فلم يؤثر نحويا دخول ضمير الفصل على المفعول الثاني بأن يجعله خبراً له فلم يقل: (هو خيرٌ).

الشاهد الثالث: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ المؤمنون: ١١١

ربما يتوهم البعض أنّ كلمة (الفائزون) في الآية هنا وقعت خبراً لـضمير الفصل (هم) ، ولكن هنا في الحقيقة إنّ (الفائزون) هي خبر مرفوع بالواوٌ لـ (أنّ) وضمير الفصل لا عمل له لأنه شأنه شأن الحروف التي لا تعمل البتّة.

نستنتج أنّ ضمير الفصل في المنظور النحوي خاصة عند من قال بحرفيته لا يحمل أي قيمة نحوية في التركيب فوجوده لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على غيره من الأسماء التي تأتي بعده سواء كانت هذه الأسماء بيّنة الإعراب بوجوده أو عدمه، أو لم تكن بيّنة الإعراب بوجوده فيُتوهم بأنّ ما بعده متعلق به من حيث الإعراب والشواهد السابقة تبيّن ذلك. ولا بد أن نشير هنا بأن ضمير الفصل وإن كان لا يؤثر نحويا فهذا لا يعني بأنه لا يحمل أي قيمة معنوية للسياقات التي يرد فيها من باب أنّ

كل زيادة في المبنى تلحقها زيادة في المعنى، ولعل هذا ما سنقف عنده فيما سنورده من شواهد قرآنية متشابهة تشهد على بلاغة هذا الضمير وأهمية البيانية في الخطاب القرآني، فلو حذف من مواضع أو ذكر في مواضع منها لم يقتضيها ذكره أو حذفه، لضَعُف المعنى الدقيق وجاء قاصرا ولضعف البناء المحكم وجاء ناقصا في تلك الآيات .

المطلب السادس: الدلالات النحوية والبلاغية لضمير الفصل:

وجه ابن هشام للعلماء نقدا أشار فيه إلى عدم تعمقهم في بيان وظائف ضمير الفصل معيبا في صورة ضمنية غير مباشرة اقتصار أكثر النحاة – على الرغم من إحساسهم بأهميته – ذكر فائدة لفظية واحدة وهي وظيفة الإعلام كونه يفصل لنا في وظيفة اسم وقع فيه اللبس جاء بعده فيعلمنا بأنه خبر لا نعت، وعاب أيضا على أكثر البيانين اقتصارهم على ذكر فائدة بلاغية معنوية واحدة وهي وظيفة الاختصاص .

ولهذا نراه في التفاتة منه – ربما تعد الأولى على نحو صنيعه– لأهمية ضمير الفصل قصد من خلالها تمهيد الطريق لمن بعده من العلماء، وأراد حثّهم على تسليط الضوء عليه للكشف عن فوائده الكلامية وأغراضه الإبلاغية على شاكلة ما صنع هو، إذ نراه في كتابه " مغني اللبيب " جمع بين فوائده في موضوع منفصل وقسمها إلى فوائد لفظية وأخرى معنوية بينما كان سابقوه من علماء النحو والبلاغة يوردونها بشكل عرضي ضمن بيانهم لأحواله وما يتعلق به من أحكام وقع فيها خلاف بينهم. ثم ترجم هذا التصور العام لفوائد ضمير الفصل بذكر تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة:٥، الذي بيّن فيه أغراض وفوائد ضمير الفصل بشكل متفرد عن غيره بحس بياني عميق النظر يتحسس من خلاله وظائف ودلالات أدوات هذه اللغة

المتفردة. فقد أشار ابن هشام إلى أنّ الزمخشري جمع في هذه الآية وظائف هذا الضمير ، على نحو ما بيّنه هو.[23]

الفرع الأول: الدلالات النحوية لضمير الفصل:

على الرغم من نظرة علماء النحو للدور النحوي لضمير الفصل إلا إننا نجدهم اهتموا به وبينوا أحكامه ومختلف مسائله النّظرية، ونجدهم أيضا حاولوا الكشف عن بعض وظائفه الدلالية من منطلق إيمانهم العميق وحسّهم اللّغوي بحيويّة هذه اللغة وحركيّتها الدلالية، وقد جسّد ابن هشام هذه القاعدة عندما تحدث عن فوائده وقسّمها إلى فائدتين إحداها لفظية والأخرى معنوية .[24]

عندما تحدث النحاة عن ضمير الفصل في مصنفاتهم رأينا بأنهم لم يتفقوا جميعا على تسمية واحدة له، وإنما كانت لكل مذهب تسمية خاصة به انبثقت من تصورهم الوصفي للوظيفة الكلامية التي يشغل مساحتها ضمير الفصل في البنية النحوية للجملة العربية.

ولعلّه من المهم هنا أن نلفت البصيرة إلى ضرورة التّأمل في المصطلح النحوي لكل مذهب لأنه ليس مسوقا بشكل اعتباطي أو وليد لحظة تأمل نحوي عابرة. فالمصطلحات النحوية التي تصدر من النحاة نجدها عند القراءة الدقيقة تمثل وجهة نظر عميقة التفكير بأصالة الدرس النحوي الذي يمتد بجذوره إلى أعماق هذه اللغة ليصفها من كل جوانبها حاملاً لها كثيرا من الأبعاد النظرية التي سوف تُؤسس وتقعّد وفقها، وبهذا تظل اللغة العربية حية على الدوام وحيوية لأنها تصنع نحوها وبلاغتها بذاتها ومن داخلها خدمةً لذاتها.

أ/ دلالة الإعلام النحوية:

عندما أطلق البصريون مصطلح الفصل على هذا الضمير انطلقوا في نظرتهم له من

زاوية أفقية وصفية لطبيعة الوظيفة النحوية التي وضع من أجلها يقول الرضي الإستراباذي «... لأنه فُصل به بين كون ما بعده نعتا، وكونه خبرا، لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعين كونه خبرا، لا صفة، وقال الخليل وسيبويه: سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شيء واحد، إلا أن تقريرهما أحسن من تقريرهم » .[25]

وأما الكوفيين فقد تعددت تسمياتهم له، فسموه عمادا وهذا الاسم يتفق مع تصورهم الوصفي للوظيفة النحوية التي يقوم بها هذا الضمير، يقول الرضي الإستراباذي: « ... والكوفيون يسمونه عمادا، لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط...».[26]

ندرك أنّ ضمير الفصل يوضح ويزيل إيهاما والتباسا قد يحصل للاسم بعده ما لم يذكر في سياق الكلام؛ وهذا ليعلمنا بأنه فصل بين أمرين وقع فيهما اللّبس فيكون الاسم الذي يليه في الجملة الاسمية ممحض للخبرية لا للنعتية، يقول إبراهيم فاضل السامرائي :« ... فضمير الفصل قد يفيد أنّ ما بعده خبر لا تابع، ولولا هو لاحتمل أن يكون تابعاً، وأن يكون خبراً، ومن ذلك قوله تعالى:﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ آل عمران: ٦٢، فوجود الضمير عيّن أن يكون (القصص) هو الخبر، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون (الحق) هو الخبر، والقصص بدلاً منه، فيكون المعنى: إنّ هذا القصص هو الحق ، ولا تظنّ أنّ (إنّ) هي التي عيّنت الخبر برفعه، فذلك صحيح في هذه الجملة ولكن لو حذفنا (إنّ) ما تعيّن الخبر إلا بالضمير» .[27]

ولهذه الوظيفة الإعلامية أشار سيبويه في **" باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن**

وأخواتهن فصلا "، عندما قال : « اعلم أنهن لا يكُن فصلا إلا في الفعل، ولا يكُن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء **إعلاما** بأنّه قد فصل الاسم وأنّه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه مما لا بد له من أن يذكره للمحدث، لأنّك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنّه ذكر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأنّ ما بعد الاسم ليس منه هذا تفسير الخليل رحمه الله».[28]

وأشار الزجاجي إليها أيضا، في قوله: « ... وفي قولك: كان زيد هو العالم ذكرُ هو، وأنت، وأنا. ونحن، دخلت **إعْلاماً** بأن الخبر مضمون وأن الكلام لمْ يتم، وموضع دخولها إذا كان الخبر معرفة أو ما أشبه المعرفة».[29]

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل عن هذه الوظيفة مستعيرا لها اسماً آخر وهو الإيذان :« والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من **إرادة الإيذان** بتمام الاسم وكماله، وأنّ الذي بعده خبر، وليس بنعت، وقيل: أُتي به ليُؤذن بأنّ الخبر معرفة، أو ما قاربها من النكرات».[30]

ويعدد ابن هشام الأنصاري فوائد ضمير الفصل فيذكر أنّ له ثلاثة أمور :«أحدها **لفظي وهو الإعلام** من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سُمي فصلا لأنه فصل بين الخبر والتابع...».[31]

وقد نقل الإمام السّيوطي في " همع الهوامع " خلاصة وإجماع جمهور النحاة على هذه الوظيفة النحوية التي من أجلها يستخدم هذا الضمير لينبه السامع ويعلمه بخبرية الاسم الذي يليه في قوله: « **وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع** بأن ما بعده خبر

لا نعت مع التوكيد...».[32]

ب/ دلالة الربط النحوية:

لربما يُتوهم من الوهلة الأولى بأنّ هناك تناقضاً بين هذه الوظيفة وسابقتها من حيث الغرض، لأنّ ضمير الفصل ظاهريا يتوسط بين المبدأ والخبر يفصلهما من حيث الوضع التركيبي ولا يربط بينهما، ونحن نقول هنا بأنّ من وظائفه الربط بينهما. في الحقيقة الأمر ليس هناك تعارض بين هذه الوظيفة وسابقتها كما سيتبيّن.

فقد ألمح الأشموني إلى وظيفة الربط التي يجريها ضمير الفصل بين المبتدأ وخبره عندما تحدث عن الخبر وحال مجيئه جملة، وذلك في قوله: « ... " وَيَأتِي جُمْلَة " وهي فعل مع فاعله، نحو: "زيد قام"، و"زيد قام أبوه"، أو مبتدأ مع خبره، نحو: "زيد أبوه قائم" ويشترط في الجملة أن تكون "حَاوِيَةً مَعْنَى" المبتدأ "الَّذِي سِيقَتْ" خبراً " لَهْ " **ليحصل الربط. وذلك بأن يكون فيها ضميره** لفظا كما مُثّل، أو نية ...» .[33] يقول محيي الدين عبد الحميد معلقا على كلام الأشموني وموضحا معنى كلامه (ليحصل الربط ...) : « إذا كان الرابط من جملة الخبر ضميرا؛ فقد يكون هذا الضمير مرفوعا، وقد يكون منصوبا، وقد يكون مجرورا. فإذا كان مرفوعا فقد يكون مبتدأ، نحو قولك: "محمد هو القائم"، بناء على بعض المذاهب... ».[34]

يرى بعض المتأخرين أنّ من وظائف الضمائر عموما تأتي للربط بين وحدات الجملة التي تتصل ببعضها اتصالا معنويا وثيقا لا تحتاج فيه إلى أدوات لفظية تربطها فيما بينها، كالعلاقة المعنوية بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، والربط بالأدوات بين أطراف الجملة ووحداتها ما هو إلا علاقة تصنعها اللغة بطريق اللفظ، أي الأداة، بغية أمن اللّبس في فهم الارتباط أو الانفصال.[35]

وفي إطار هذا التصور الوظيفي يبيّن الدكتور مصطفى حميدة وظيفة الضمير ودوره

المحوري في تكوين نظام الارتباط والربط في تراكيب الجملة العربية، فيرى بأنّ الضمير البارزة عموما حين يستخدم يكون للربط فيصبح في حكم الأداة، فهو يؤدي وظيفته تلك كما تؤديها أدوات المعاني الرابطة وكل هذا من أجل أمن لبس قد يقع في التركيب، ويقول في هذا الصدد: « أما الضمير البارز فحكمه حكم أدوات الربط جمعيا، أي أنه في حكم الأداة التي تلجأ إليها العربية لاصطناع علاقة متوسطة بن الانفصال والارتباط لأمن اللبس في فهم أحدها ».[36]

ولعلنا من خلال رأيه في الطبيعة الحركية الوظيفية للضمير في التشكيل البنائي يمكن القول بأنّ ضمير الفصل ما هو إلا أحد الضمائر البارزة التي من خلالها أن تدرك هذه العلاقة بين طرفي الإسناد في الجملة العربية الحاصلة بين المبتدأ والخبر مثلا لأمن اللبس والتوهم الذي قد يجري على خبرية المسند إليه في ذهن المتلقي. فيتوسط بينهما ضمير الفصل ليحدد الخبر ويقوي من الرابطة بينه وبين المبتدأ فيكون جسرا رابطاً يؤكد علاقة الخبر بالمبتدأ هذه العلاقة التي يشوبها الغموض واللّبس ما لم يرد ذكره.

وهذا أيضا ما أكده محمد حماسة عبد اللطيف الذي يرى بأن توسط ضمير الفصل من الناحية النحوية في تراكيب وبِنَى الجمل العربية إنّما هو حاصل لأجل وظيفة الربط، في قوله: « وفائدة الفصل في الربط هنا أنه يحدد الخبر فلا يجعله يلتبس بالنعت، ولذلك سماه البصريون فصلا ».[37] وهو ما يراه كذلك مصطفى الغلاييني في أنّ ضمير الفصل عندما يرد لتأكيد الحكم بين المبتدأ وخبره ممّا يزيد هذا في الرابطة بينهما في قوله: «ثمّ إنّ ضمير الفصل هذا يفيد تأكيدَ الحكم، لما فيه من زيادة الربط».[38]

ويتوسع المستشرق برجشتر آسر في كتابه " التطور النحوي للغة العربية " في مقاربة عقدها لوظيفة الربط بين اللغة العربية مع غيرها من اللغات السامية، ليثبت أن وسيلة الربط بالضمائر هي وظيفة مشهورة في اللغات السامية عامة، ولعلها تكون أقدم من

وسيلة الربط بالأفعال التي معناها (كان) ، ومنه يذهب للقول بأنّ ضمير الفصل يؤتى به لربط المبتدأ بخبره في اللغة العربية، في قوله: « وخلاصة ذلك: أنّ مبتدأ الجملة الاسمية، معرفة على العموم، وخبرها نكرة ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره: إدخال ضمير بينهما. وهذه الوسيلة في الربط بينهما، قديمة جداً شائعة في اللغات السامية، وربما كانت أقدم من وسيلة الربط بالأفعال التي معناها (كان). والضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائباً، وفي بعض اللغات السامية، إذا كان المبتدأ متكلما أو مخاطبا أيضا. مثاله في الآرامية: anahna himmo abdohi أي: « نحن هم عباده" ومثل ذلك لا يكاد أن يوجد في العربية.

وإدخال الضمير ليس بواجب، بيد أنّ العربية تقتضيه، في حال كون الخبر معرفا؛ نحو: " هذا هو الصواب ". وسمى النحويون الضمير في مثل هذا : (ضمير الفصل) ؛ لأنه يفصل بين الاسمين ، يشير إلى أنهما جملة، لا بدل ومبدل منه أو مؤكد وتأكيد، إلى غير ذلك».[39]

وما نخلص إليه هو أنّ الوظائف النحوية كما بينها النحاة في إطار نظرتهم الأفقية الوصفية لدخول ضمير الفصل في مختلف البنى النحوية أولاً كونه يأتي ليفصل بين المسند والمسند إليه فصلا لفظيا ظاهراً وفصلا معنويا مجردا، وذلك كما ذهبوا إيذانا وإعلاما بأن الاسم الذي يليه خبر لا نعت هو ما توسع جمهور النحاة في بيانه وشرحه، وثانيا رأينا بأن منهم خاصة المتأخرين ممن أشار إلى أن ضمير الفصل يرد أيضا كوسيلة وأداة للربط فيزيد من تأكيد الحكم المعنوي بين المبتدأ وخبره الذي وقع فيه اللبس.

الفرع الثاني: الدلالات البلاغية لضمير الفصل:

أ/ دلالة التوكيد: عندما تحدث النحاة عن الوظيفة النحوية لضمير الفصل أشاروا لبعض الأغراض والفوائد البيانية التي ترجى منه، ولم يكن هناك خلاف بين البصريين

والكوفيين حول هذه الأغراض، فقد ذهب البصريون إلى أنّ من وظائفه إفادة التوكيد؛ ولا يصح أن يجامع بين التوكيد، فلا يقال: (زيد نفسه هو الفاضل).[40] فاستغني بذكر ضمير الفصل عن لفظ التوكيد (نفسه) لأنه يتضمن معنى التوكيد بذاته. وقد تحدث الكوفيون أيضا عن هذه الوظيفة البلاغية، ويتضح لنا هذا خاصة من تسمية بعضهم له: "دعامة "؛ لأنه يَدْعَم الأول، أي: يؤكده، ويقويه؛ بتوضيح المراد منه.[41] وقد جعل ابن هشام في حديثه عن فوائد ضمير الفصل اللفظية والمعنوية، وظيفة التوكيد على رأس الفوائد المعنويّة في قوله : ((... الثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: (زيد نفسه هو الفاضل))).[42]

ب/ دلالة التخصيص والحصر والقصر:

من الأغراض البلاغية التي ذكرها العلماء لضمير الفصل إفادته لدلالة التخصيص والحصر[43]، وقد ذكر ابن هشام أنّ التخصيص من المعاني التي يقتصر عليها أكثر أهل البيان عند حديثهم عن وظيفة هذا الضمير البلاغية ثمّ أورد تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة:٥، الذي جمع فيه بين الفوائد اللفظية والمعنوية فذكر منها هذه الوظيفة البلاغية في قوله: «... الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره».[44]

وبيّن السيوطي ما ذكره أهل البيان من فائدة بلاغية بعدما أورد إجماع النحاة على وظيفة الإعلام كما رأينا في قوله: « ... وأضاف إلى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلي الاختصاص فإذا قلت: كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ الكوثر: ٣، ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة: ٥».[45]

وقد استدل السّهيلي على إفادة ضمير الفصل للحصر والاختصاص بأنه ذكر في

آيات من سورة النجم عندما كان المعنى فيها يحتمل ادعاء الاشتراك في الأوصاف وبأنّه لم يذكر في المواضع التي لم يحتمل فيها المعنى ذلك يقول السّيوطي: « وممن ذكر أنه للحصر البيانيون في بحث المسند إليه واستدل له السهيلي بأنه أتي به في كل موضع ادعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله ولم يؤت به حيث لم يدع وذلك في قوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ... ﴾ إلى آخر الآيات النجم:٤٣- ٥٠ فلم يؤت به في: ﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ﴾ النجم: ٤٥ ، ﴿ وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ ﴾ النجم: ٤٣، ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ﴾ النجم:٥٠، لأن ذلك لم يدع لغير الله وأتي به في الباقي لادعائه لغيره».[46]

ومن المتأخرين من ذهب إلى أنه يفيد تأكيد دلالة الاختصاص، وذلك إذا وجد في التركيب مخصص آخر كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴾ الذاريات: ٥٨، فالتخصيص مستفاد من تعريف طرفي الإسناد، وجاء ضمير الفصل مؤكدا له.[47]

ومنهم من قال بأن ضمير الفصل يفيد دلالة القصر بنفسه قصرا حقيقيا فهو لقصر المسند على المسند إليه. كما ذكر إبراهيم فاضل السامرائي في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ آل عمران: ١٠ .

فضمير الفصل هنا يفيد قصرا حقيقيا ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ قد يفيد مجرد الإخبار، كما تقول (هذا صديقك) ووضع ضمير الفصل عيّن القصر الذي كان محتملا قبل دخوله .[48]

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَأۡخُذُ

ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ التوبة: ١٠٤، وذلك عند الأخذ بالقول القائل بجواز وقوع ضمير الفصل بين المبتدأ وخبره الفعلي [49]، فالضمير (هو) أفاد معنى القصر فلو حذف لكان القصر محتملا لا متعيّنا، فإن قلت: (إنّ الله يقبل التوبة عن عباده) كان إخبارا بأن الله يقبل التوبة دون إفادة القصر.[50]

ويرى علماء البلاغة أنّ دخول ضمير الفصل في سياقات معينة هو أحد الطرق التي تفيد القصر، وهذا يدرك كما يقول عبد الرحمن حبنكة الميداني عن طريق دلالات تدرك من خلال سياق الكلام بمساعدة قرائن الحال والمقال، والمقصور عليه هو ما دلّ عليه ضمير الفصل.[51]

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ البقرة: ١١ – ١٣، جيء بضمير الفصل مرّتين في هذا الخطاب (ألا إنّهم هم المفسدون – ألا إنّهم هم السفهاء). يلاحظ أنّه مع تقوية الإسناد وتوكيده في الجملتين فقد أفاد ضمير الفصل بمساعدة القرائن القصر، والمعنى .. هم المفسدون وهم السّفهاء، لا المؤمنون الذين يتّهمهم المنافقون بإفساد وحدة جماعة قومهم بدينهم الجديد، وبالسّفاهة في عقولهم، أي.. بالطيش ونقصان العقل .[52]

ويرى إبراهيم فاضل السّامرائي على أنّ ضمير الفصل إذا دخل على معاني القصر المتعددة فإنه يفيد توكيدها[53]، وهي:

أ- توكيد القصر الحقيقي:

فقد يكون المعنى دالا على القصر بذاته من دون ضمير الفصل فيدخل هذا الأخير

مؤكدا هذا المعنى كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ البقرة: ٣٧ ، فلو حذف الضمير لبقي معنى القصر. ولكنه جاء به توكيدا لهذا المعنى.

ب – توكيد القصر الذي على جهة المبالغة:

وذلك كأن تقول: زيد الشاعر فتقصر الشعر عليه مبالغة، كأن ما عداه ليس بشاعر، ثم تؤكد هذا المعنى فتقول: (زيد هو الشاعر) قال تعالى في المنافقين: « ألا إنهم هم المفسدون...» وقال فيهم « ألا إنهم هم السفهاء» ومن المعلوم أنّ هناك مفسدون آخرين، وهناك سفهاء آخرين، ولكنه قصر الإفساد والسفه عليهم مبالغة على معنى أنّهم أولى من يسمى الاسم، أو على أنهم كاملون في هاتين الصفتين.

جـ – توكيد معنى المقايسة:

وذلك كقولك: الشاعر هو البحتري، لم ترد أن تقصر الشعر عليه، ولكن كأنّك قلت: هل سمعت بالشاعر وخبرت معرفته؟ فإن كنت قد عرفته حقا فهو البحتري، وتؤكد هذا المعنى فتقول: الشاهر هو البحتري. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ البقرة: ٥، جاء في الكشاف: « ومعنى التعريف في "المفلحون" الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون في الآخرة كما إذا بلغك أن إنسانا قد تاب من أهل بلدك فاستخبرت من هو فقيل زيد التائب أي هو الذي أخبرت بتوبته أو على أنهم الذين إن حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الأسد وما جبل عليه من فرط الإقدام إن زيدا هو هو».[54]

د– توكيد معنى الكمال:

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾ النحل: ١٠٥ .

يقول الزمخشري : « أي أولئك هم الكاذبون على الحقيقة الكاملون في الكذب ؛ لأنّ تكذيب آيات الله أعظم الكذب. أو أولئك هم الذين عادتهم الكذب لا يبالون به في كل شيء ، لا تحجبهم عنه مروءة ولا دين».[55]

وما نخلص إليه مما سبق أنّ مختلف هذه الوظائف التي يفيدها ضمير الفصل عند دخوله في سياق الكلام سواء النحوية منها أو البلاغية من التي ذكرها العلماء نجد بأن أغلبهم متفقون حولها وإن أضاف بعض المتأخرين وظائف أخرى فإنها في جوهرها العام لا تبتعد عن ما ذكره سابقوهم بل إننا نجدها تكاد تكون متداخلة كوظيفة الربط فما دلالتها إلا هي دلالة التوكيد فالضمير يربط بين المبتدأ وخبره الذي وقع فيه اللبس فهو بذلك يقوي ويؤكد العلاقة بينهما التي شابها شيء من الغموض والتوهم، وكذلك دلالة القصر فهي تتضمن معنى التخصيص لأن قصر شيء على شخص هو تخصيصه له دون غيره وحصره عليه فقط، وحاصل معنى القصر كما يذكر أهل البلاغة ما هو إلا تخصيص للموصوف عند السامع بوصف دون غيره، ولعلنا سنقف فيما سيأتي على بلاغة استعمال هذا الضمير في التعبير القرآني البليغ لنمسّ بذلك الجمال البياني في واحدة من أصدق الصور المعبرة عن المعاني بدقة فنية محكمة تجعل كل من يقف على أسرارها اللغوية والبيانية يزداد تعلقا بفهم كتاب الله تعالى والحرص على تدبره .

المبحث الثاني

الصور البلاغية لضمير الفصل في متشابه آي الخطاب القرآني

يتميز التعبير القرآني بلغة تتسم بسموها البلاغي المعجز بِدأً من توظيفها لأصغر وحدة دلالية في تراكيبها وصولاً إلى النص القرآني كوحدة مترابطة ومتكاملة، فكل وحدة تشد بعضها بعضا وتتواصل معها لتحقيق البيان الإلهي للمعاني في أدق لفظ وأرقى أسلوب وأسمى معنى. وذلك لأنّ التعبير القرآني كما يقول إبراهيم فاضل

السامرائي: «تعبير فني مقصود. كل لفظة بل كل حرف فيه وضع وضعا فنيا مقصودا، ولم تراع في هذا الوضع الآية وحدها ولا السورة وحدها بل رُوعي في هذا الوضع التعبير القرآني كله».[56]

وبهذا الوضع المقصدي الفني والمعجز للوحدات اللغوية في الخطاب القرآني الحكيم نلفاه مثالاً لعربية بلغت منتهى النقاء والصفاء، تجلّى لنا كمالها في نظمه، وخصائصه السياقية، وبدائعه في مقاطعه وفواصله، ومجاري مفرداته ومواقعها، ولعلنا هنا سنقف عند أحد مجاري هذه المواقع مع ضمير الفصل لنتحسسّ بلاغته الدقيقة المحكمة في جملة من الآيات والسياقات المتشابه في القرآن الكريم .

وقبل التطرق لهذا الأمر سنعرج بشكل موجز بالقارئ أوّلا لبيان معنى المتشابه، وأبرز ما صنّف فيه.

علم المتشابه اللفظي:

هو من العلوم التي تتطلب طول تفكر ودقة نظر؛ فطلب المناسبة بين الآيات التي يقع فيها التشابه لا يتأتى بيسر وسهولة، ولذلك نجد المعتنين بهذا العلم الجليل يتتبعون المواضع التي يتشابه فيها اللفظ أو التركيب القرآني في السياق نفسه، ومن ثمَّ يتأتّى لهم محاولة إعطاء تفسير وتوجيه بياني لهذا التنوع الحاصل في الموضوع القرآني نفسه في الحروف والألفاظ والعبارات. عرف بدر الدين الزركشي هذا العلم بقوله: « هو إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة. ويكثر في إيراد القصص والأنباء».[57] وعرّفه فهد بن شتوي بعد استقراء أجراه في مختلف مظانه للبحث عن مفهوم جامع يكون أدعى لتحديده وضبطه، بقوله: « هو الآيات المتكررة في موضوع واحد متقارب المعنى مع اختلاف في لفظها أو نظمها أو كليهما».[58]

ومن أشهر ما أُلّف ومن أَلّف في هذا العلم نذكر :

– كتاب متشابه القرآن العظيم:لأبي الحسن أحمد بن أبي داود بن المُنادي (ت:336هـ).

– درّة التنزيل وغرّة التأويل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، الخطيب الإسكافي (ت:420).

– أسرار التكرار في القرآن "البرهان في توجيه متشابه القرآن": لمحمود بن حمزة الكرماني (ت: 505هـ).

– ملاك التأويل القاطع بذي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من اللفظ في آي التنزيل: لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت:708هـ).

– كشف المعاني في المتشابه من المثاني: لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت:733هـ).

– معترك الأقران في مشتبه القرآن: جلال الدين السيوطي (ت911هـ).

– فتح الرحمن بما يلتبس في القرآن: لأبي زكرياء الأنصاري (ت:926هـ).

المطلب الأول: من بلاغة ضمير الفصل في المتشابه نظماً ومعنىً:

1/ قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾ ﴾ الأعراف: ١٩٩ – ٢٠٠

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ﴿٣٥﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿٣٦﴾ ﴾ فصلت: ٣٥ – ٣٦

يرى أبو حيّان أنّ دخول ضمير الفصل في آية فصلت كان لغرض تقوية الحكم، وذلك أنّ طلب الإحسان إلى الأعداء الذين أساءوا وآذوا رسول الله أمر صعب يجعل من الشيطان يسول له بأن لا يقابل آذاهم بالعفو وأمرِه بالانتقام منهم فلا يجب عليه أن

يأخذ بوسوسته ويأخذ بما أمره الله به فهو السميع العليم، ولهذا دخل ضمير الفصل ليقوي هذا الحكم والأمر الإلهي بعدم الانسياق وراء نزغات الشّيطان. يقول أبو حيّان: « ... وضمير الفصل في قوله :﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ لتقوية الحكم، وهو هنا حكم كِنائي لأن المقصود لازمُ وصف السّميع العليم وهو مؤاخذة من تصدر منهم أقوال وأعمال في أذى النّبي ﷺ والكيدِ له ممن أُمِر بأن يدفع سيئاتهم بالتي هي أحسن . والمعنى: فإن سوّل لك الشيطان أن لا تعامل أعداءك بالحسنة وزين لك الانتقام وقال لك : كيف تحسن إلى أعداء الدين ، وفي الانتقام منهم قطعُ كيدهم للدين ، فلا تأخذ بنزغه وخذ بما أمرناك واستعذ بالله من أن يزلّك الشيطان فإن الله لا يخفى عليه أمر أعدائك وهو يتولى جزاءهم ».[59]

وأما آية الأعراف التي لم يذكر فيها ضمير الفصل ﴿ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ فهو يرى بأنها جرت مجرى التعليل، أي أنّها جاءت علة للكلام الذي سبقها، يقول: «﴿ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ جرى مجرى التّعليل لطلب الاستجارة بالله أي لا تستعذ بغيره فإنّه هو السميع لما تقول أو السميع لما تقوله الكفار فيك حين يَرومُون إغضابك. العليم بقصدك في الاستعاذة أو العليم بما انطوت عليه ضمائرهم من الكيد لك فهو ينصرك عليهم ويجيرك منهم».[60]

وإلى هذا الغرض يذهب ابن عاشور في تفسيره لآية الأعراف التي يرى بأنها وقعت موقع العلة في قوله: « وجملة ﴿ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ في موقع العلة للأمر بالاستعاذة من الشيطان بالله على ما هو شأن حرف (إن) إذا جاء في غير مقام دَفع الشك أو الإنكارِ ، فإن الرسول ﷺ لا ينكر ذلك ولا يتردد فيه ، والمراد : التعليل بِلازم هذا الخبر ، وهو عوذه مما استعاذه منه ، أي : أمرناك بذلك لأن ذلك يعصمك من وسوسته لأن

الله سميع عليم ».[61]

ولعلماء المتشابه رأي آخر في توجيه الآيتين فقد نبّه الخطيب الإسكافي إلى لطيفة بلاغية أفادها دخول ضمير الفصل بالإضافة إلى أسلوب التعريف، فجاء في درّة التنزيل: « لسائل أن يسأل عن التوكيد في سورة حم السّجدة في قوله: " إنه هو " وتعريفه الصفتين بالألف واللاّم وترك التوكيد بقوله هو وترك التعريف في: "سميع عليم " من الأعراف.

والجواب أن يقال: إنّ الذي في سورة السّجدة لمّا كان بعد دعاء إلى ما يشّق على الإنسان فعله وهو يدفع السيئة بالحسنة ويقابل غلظة عدّوه بالملاينة استكفافاً لشرّه وأذاه، حتّى يعود إلى اللّطف في المقال والجميل من الفعل فيصير وإن كان عدواً كأنّه صديق قريب القربى، ثمّ قال: ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ ... فلمّا كان الأمر الذي بعث الله تعالى أولياءه شاقاً عظيماً حتّى قال : ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ كانت وسوسة الشّيطان في مثله أعظم والمؤمن لها أيقظ، ومِن قبولها أبعد، وكان الترغيب في مدافعته أبلغ، وتقدير علم الله تعالى. بما يلاقي من ذلك أوكد فجاء قوله: **"إنه هو السميع العليم"** أي لا سميعا عليما قديما إلا هو، فهو لم يزل يعلم ما يكون قبل أن يكون، وكيفية ما يتكلف به من المشاق فيما دعاك إليه. فهذا وجه التوكيد والتعريف في هذه الآية.

وأمّا الآية في سورة الأعراف فإنّ قبلها : ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ولم تعظم فيها الأفعال التي دعا إليها كما عظّمت في سورة السّجدة، بل كان ما هناك بعثاً على أحسن الأخلاق ولم يخص نوعاً من المشاق كما خص في سورة السّجدة ، فلم تقع

المبالغة في اللفظ واقتصر في الخبر على الأصل وهو : إنّه سميع عليم . أي يسمع ما يكون منك ويعلمه مع كل مسموع ومعلوم، فجعل اسم "إن " معرفة وخبرها نكرة، – وذلك الأصل قبل تأكيد الألفاظ لتأكيد المعاني ».[62]

وإلى مثل هذا التخريج البياني يشير أبو حمزة الكرماني إذ يرى بأنّ الآية مرتبطة بالسياق قبلها لأن ما نص عليه أمر شديد وتقيد النفس البشرية به من المشقة بما كان فقال:﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ﴾ دليل على أنّ الأمر المطالب الإتيان به ليس أمراً سهلاً لا يستطيع إلا من اتصف بالصبر وكان ذا حظ عظيم، وذلك في قوله: « قوله: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾، ومثله في الأعراف لكنه ختم بقوله ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾، لأن الآية في هذه السورة متصلة بقوله ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ﴾ فكان مؤكدا بالتكرار وبالنفي والإثبات؛ فبالغ في قوله : ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ بزيادة هو وبالألف واللام ولم يكن في الأعراف هذا النوع من الاتصال؛ فأتى على القياس: المخبر عنه معرفة والخبر نكرة».[63]

ولابن الزبير الغرناطي توجيه بياني آخر في إيراد الفاصلة مختلفة بالتعريف والتنكير وذكر ضمير الفصل في آية فصلت وحذف ذلك في الأعراف. فيرى بأنّ المعنى متعلق بسياق آخر تقدم فيه وصف آلهة الكفار المنحوتة التي وبخوا بعبادتها في موضع آخر من سورة الصافات: ﴿ قَالَ أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ﴾ الصافات: ٩٥. فوصف بأنها صماء لا تخلق شيئا ونفى عنهم القدرة والسمع والبصر وآلة المشي وآلة البطش .

ولم يتقدم في السياق ما يوهم أدنى شيء يلحقها بشبه الأحياء فضلا عما فوق ذلك فورد الصفتان بقوله: ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ مورداً لم يتقدمه ما يوهم صلاحية شيء من

ذلك لغيره تعالى مما عبدوه من دونه مما قصد هنا ولا ذكر دعوى شيء من ذلك من مدع فيستدعى ذلك التوهم مفهوما ينفيه فجاء على ما يجب.

وأما آية فصلت فجاء الحديث فيها عن المضلين من الإنس والجن وكلاهما موصوف بالسمع والبصر والعلم فلما تقدم في سورة السجدة من يظن منه الغنى ويمكن منه أن يسمع ويبصر ويعلم ناسبه التعريف في الصفة ليعطي بالمفهوم نفي ذلك عن غير الموصوف بها تعالى ثم أكّد ذلك بضمير الفصل المقتضى التخصيص فقوى المفهوم المسمى عند كثير من الأصوليين بدليل الخطاب فصار الكلام في قوم أن لو قيل: الله هو السميع العليم. لا غيره وأحرز الفصل بالضمير هذا المعنى مع إعطاء المفهوم إياه.[64]

وممّا ذكره العلماء من آراء في توجيه الموضعين ندرك أنّ الحكمة اقتضت مراعاة مقتضى الحال والسياق في المخالفة بين آيتي الأعراف وفصلت من حيث التعريف والتنكير وفي إيراد ضمير الفصل وحذفه، فكان الغرض من ضمير الفصل التأكيد، وذلك أنّ الطلب في سورة فصلت أشق منه في سورة الأعراف فالإنسان عندما يطلب منه أن يحسن إلى مسيء ويقابل سيئاته بالحسنات هذا ممّا يشقّ ويصعب عليه. وهنا يأتي دور الشيطان الذي يوسوس إليه بأن ينتصر لنفسه وينتقم لها من المسيء ويأخذ بحقها منه، ولما كانت هذه المسألة صعبة، قال تعالى في شأنها وأوصاف أصحابها: ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ ولهذا أكدّ بضمير الفصل وعرف الوصفين مراعاة للسياق وما يتعلق به فناسب المبالغة في التأكيد بالضمير والتعريف مشقة المقام وشدته وعظمة القيام بالفعل على النفس الإنسانية فكان المقام مقام تأكيد وتحريض فقيل فيه: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ

ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾.

بينما عدل عن ذكر الضمير والتعريف في سورة الأعراف وذلك لأن السّياق فيها يدعو إلى محاسن الأخلاق والأفعال التي حثت عليها الآية ليست مما يعظم فعلها ويشق على النفس البشرية من العفو والأمر بالمعروف والإعراض عن الجاهلين فنُوسب بين سهوله الأمر بهذه الأفعال ووسوسة الشيطان في الصدّ عنها فليس حرصه وسعيه في دفعها كحرصه على دفع المقابلة بالإحسان في فصلت، فقال: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.[65]

والنكتة الأخرى التي أفادها حذف ضمير الفصل في سورة الأعراف ولم يعرّف الوصفين "سميع وعليم" لأن ما يعبد الكفار من آلهة في الحقيقة هي مجرد مصنوعات صماء من الحجارة والخشب لا تسمع ولا تبصر ولا تعلم شيئا فلم يأت التأكيد على مسألة السّمع والعلم، ولم يبالغ في تأكيد وتخصيص الوصفين لله سبحانه وتعالى بالتعريف وذكر ضمير الفصل لاستغناء المقام عن ذلك لأنهما غير متحققان أصلا فيما يدعوا الكفار من دونه، وهذا كله تعريضا بهم واحتقارا لشأنهم فجيء بالفاصلة على أصلها ﴿ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.

ولكن السياق لما تعلق بالمضلين من الجن والإنس اقتضى المقام في سورة فصلت أن يأتي بصفتي السمع والعلم معرفان لتأكيدهما للمولى سبحانه وتعالى، كما أضيف إلى المقام نوع آخر من المبالغة بدخول ضمير الفصل لتخصيص حقيقة الوصفين للمولى عز وجل دون غيره من الإنس والجن اللّذين تتحقق فيهما هاتان الصفتان.

2/ ومن الصور البلاغية الدقيقة لضمير الفصل التي نجدها في التعبير القرآني في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ

وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ الحج: ٦٢ . وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ لقمان: ٣٠

نلاحظ تشابه الآيتين إلا في ضمير الفصل ، ولو نظرنا في السياق القبلي لآية سورة الحج نرى أنه يتكلم عن الصراع مع أهل الباطل في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ الحج: ٥١ إلى قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓا۟ أَوْ مَاتُوا۟ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ الحج: ٥٨. ولا شكّ أنّ من نتاج الصراع بين الحق والباطل الهجرة من الديار والقتل والموت لأنّ أنصار الباطل يسعون إلى إطفاء نور الله، أما السياق في سورة لقمان فهو غير ذلك أصلاً فليس فيه قتال أو إخراج من الأرض وإنما هو في معرض النقاش فقط. فهم في الصورة الأولى ساعون معاجزون معاندون مصارعون نتيجة هجرة المؤمنين، أو قتلهم، أو موتهم، فاحتاج الأمر إلى توكيد أنّ ما هم عليه هو الباطل لزيادة تثبيت المؤمنين. فقال تعالى: (هو الباطل) بتوظيف ضمير الفصل لأنه آكد من عدمه، وفي الآية الثانية سياقها فيه جدال ونقاش وليس فيه صدام فلمّا كان الموقف مختلفاً، اختلف التوكيد في الآيتين حسب ما اقتضاه السياق.[66]

كما يلاحظ أيضا في سياق سورة الحج وُرود الحديث عن المعبودات الباطلة التي ادّعاها الكفار من دون الله إلهً، ولم يرد الحديث عنها في سياق سورة لقمان فاقتضى التعبير تأكيد البطلان في الحج وعدل عنه في لقمان لعدم الداعي إليه، وفي هذا يقول ابن الزبير الغرناطي: « للسائل أن يسأل عن التأكيد بزيادة "هو" في سورة الحج وسقوطه من سورة لقمان؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أن سورة الحج ورد فيها ما يستدعي هذا التأكيد بالضمير

المنفصل ويناسبه، وهو تكرر الإشارة إلى آلهتهم والإفصاح بذكرهم تعريفاً بوهن مرتكبهم وشنيع حالهم، وأوضح هذا المتكرر وأشده ملاءمة الإتيان بهذا الضمير المعد فصلاً أو مبتدأ قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾ الحج: ٣١ ، وقوله في آخر السورة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ﴾ الحج: ٧٣، فهذه الآية والتي ذكرنا قبلها أنسب شيء لقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ الحج: ٦٢».[67]

3/ ومن بلاغة ضمير الفصل في سياق الخطاب القرآني قوله تعالى:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۗ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ آل عمران: ٥١

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ مريم: ٣٦

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ الزخرف: ٦٤

نلاحظ أن الآيات الثلاث تكاد تكون متطابقة إلا آية الزخرف بزيادة دخول ضمير الفصل في قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ ﴾ . وهذا لغرض اقتضاه السياق وللمسة بيانية استدعتها البلاغة القرآنية التي تضع كل حرف وكلمة وجملة موضعها بدقة متناهية في الإحكام، والمتأمل في سياق آية الزخرف يجد بأنها قيلت في معرض الحديث عن عبادة عيسى عليه السلام واتخاذه إله من دون الله فناسب أن يرد قول عيسى عليه السلام مؤكدا بضمير الفصل ليقصر الربوبية وينسبها لله عزّ وجل دون غيره من المخلوقات ولينفيها عن ذاته البشرية. بينما سياق آيتي آل عمران ومريم لم يرتبط بالحديث عن ادعاء الربوبية لعيسى عليه السلام ، والمتأمل لسياق كل منهما يجد بأنّه قد ذكرت فيه آيات تتحدث عن توحيد لله وربوبيته وعبودية عيسى عليه السلام له. فجاء التعبير على أصله بحذف ضمير

الفصل. يقول ابن جماعة: ((آية آل عمران ومريم تقدم من الآيات الدالة على توحيد الرب تعالى وقدرته وعبودية المسيح له ما أغنى عن التأكيد. وفي الزخرف: لم يتقدم مثل ذلك، فناسب توكيد انفراده بالربوبية وحده».[68]

ويقول أبو حمزة الكرماني عن بلاغة المبالغة في التأكيد لدلالة القصر التي أفادها دخول الضمير في آية الزخرف: « ... إذا قلت: زيد هو قائم. فيحتمل أن يكون تقديره وعمر قائم. فإذا قلت: زيد هو القائم خصصت القيام به فهو كذلك في الآية وهذا مثاله لأن "هو" يذكر في مثل هذه المواضع إعلاما أن المبتدأ مقصور على هذا الخبر وهذا الخبر مقصور عليه دون غيره .

والذي في آل عمران وقع بعد عشر آيات من قصتها وليس كذلك ما في الزخرف فإنه ابتداء كلام منه فحسن التأكيد بقوله: "هو" ليصير المبتدأ مقصورا على الخبر المذكور في الآية وهو إثبات الربوبية ونفى الأبوة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا».[69]

وجاء أيضا في ملاك التأويل للغرناطي عن بلاغة ذكر ضمير الفصل في آية الزخرف قوله: « أما زيادة الضمير الفصلي في سورة الزخرف فيحرز بمفهومه معنى ضروريا دعا إليه ما تقدم في الآية قبله، وذلك ما أشار إليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ الزخرف: ٥٧ . إلى ما يتلو هذه ففي التفسير أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ الأنبياء: ٩٨ .

الآية تعلق بها الكفار وقالوا قد عبدت الملائكة وعبد المسيح وأنت يا محمد تزعم أن عيسى نبي مقرب وأن الملائكة عباد مقربون فإذا كان هؤلاء مع آلهتنا في النار فقد رضينا وجادلوا بهذا فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ

عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ الأنبياء: ١٠١. وهذا مبسوط في كتب التفسير فلما كان قد تقدم في سورة الزخرف ذكر آلهتهم وقولهم: ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ ﴾ الزخرف: ٥٨ يعنون المسيح ناسبه ما أعقبه به من قوله تعالى حاكيا عن المسيح عليه السلام: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ ﴾ فكأن قد قيل: هؤلاء غيره فأحرز "هو" هذا المعنى ولم يرد في آية آل عمران وآية مريم من ذكر آلهتهم ما ورد هنا فلم يحتج إلى الضمير المحرز لما ذكرناه» .[70]

المطلب الثاني : من بلاغة ضمير الفصل في متشابه الفواصل القرآنية:

1/ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ التوبة: ٧٢

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ الصف: ١٠ – ١٢

تُبين الآيتين ما أعده الله عزّ وجل لعباده المؤمنين من الجزاء والثواب في اليوم الآخر من جنات ونعيم ومساكن طيبة، ولكن الذي يلحظ في آية سورة التوبة ختام فاصلتها بقوله: ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ ، وآية الصف ختمت فاصلتها بقوله: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾. فما السبب في دخول ضمير الفصل في الآية الأولى دون الأخرى؟

في آية التوبة جاء الجزاء وعداً مباشراً من الله، والوعد الإلهي يقتضي معه العظمة والتفخيم في التكريم والعطاء فكان الرضوان، فلما كان وعد من الله جاء التأكيد على

عظم هذه الكرامة بدخول ضمير الفصل لتخصيص حقيقة الفوز عليه، وهو تخصيص أفادته دلالة الكمال، فلا فوز أكمل وأعظم من هذا الفوز . فما أعده الله من جنّت ومساكن هي نعيم مادي، وأكبر من هذا النعيم إحلال الله رضوانه على عباده، والرضوان هو نعيم روحاني يكرم الله به عباده كما يقول ابن عاشور: « وعطف (رضوانٌ من الله) على ما أعدّ للذين اتّقوا عند الله: لأنّ رضوانه أعظم من ذلك النعيم المادي؛ لأنّ رضوان الله تقريب رُوحاني قال تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾التوبة: ٧٢... وأظهر اسم الجلالة في قوله: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾، دون أن يقول: ورضوان منه أي من ربّهم: لما في اسم الجلالة من الإيماء إلى عظمة ذلك الرضوان».[71]

تعلق ضمير الفصل بذكر الرضوان في الآية، لأنّ الرضوان هو أكبر نعيم أعظم من الجنات وما فيها. وقد بيّن هذا النبي ﷺ في قوله: « إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة ؟ فيقولون لبيك ربنا وسعديك فيقول هل رضيتم؟ فيقولون وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدا من خلقك فيقول أنا أعطيكم أفضل من ذلك قالوا يا رب وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا».[72]

في هذا الحديث دليل على أن ضمير الفصل دخل لغرض التأكيد على هذا عظم هذه الكرامة والمنّة الإلهية وتعظيم شأنها وقصر الفوز كل الفوز عليها دون غيرها من المثوبات وإن عظمت وعَلَت. وتبرز عظمة هذه الكرامة التي يحلها الله على عباده كونها تحقق لهم السعادة الروحية والراحة النفسية على خلاف النعم الأخرى التي تحقق لهم راحة جسمية، فهم برضوان الله في نعيم كائن في أعلى مراتب النعيم كما

يقول ابن عاشور: « التنكير في (رضوان) للتنويع ، يدلّ على جنس الرضوان ، وإنّما لم يقرن بلام تعريف الجنس ليتوسّل بالتنكير إلى الإشعار بالتعظيم فإنّ رضوان الله تعالى عَظيم . و(أكبرُ) تفضيل لم يذكر معه المفضَّل عليه لظهوره من المقام، أي أكبر من الجنّات لأنّ رضوان الله أصل لجميع الخيرات. وفيه دليل على أنّ السّعادات الروحانية أعلى وأشرف من الجثمانية ».[73]

ولعلنا بهذا نلاحظ الفرق فالجنات والمساكن الطيبة في الآية هي جزاء وثواب ولكن الرضوان هو كرامة ومنحة إلهية، والكرامة هي أوسع أصناف الثواب إطلاقا كما يقول الزمخشري في تفسيره للآية ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾: «شيء من رضوان الله أكبر من ذلك كله ، لأنّ رضاه هو سبب كل فوز وسعادة، ولأنهم ينالون برضاه عنهم تعظيمه وكرامته، والكرامة أكبر أصناف الثواب، ولأن العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعم، وإنما تتهنأ له برضاه، كما إذا علم بسخطته تنغصت عليه، ولم يجد لها لذة وإن عظمت...»[74]

جمعت آية التوبة بين ثلاثة أصناف من النّعم الإلهية على العباد وجعلت أعلاها مرتبة كرامة الرضوان التي جاء ضمير الفصل ليقصر حقيقية الفوز عليها لأن من أطمأنت روحه سكن بدنه ونال جميع السّعادات.

وأما آية سورة الصف فلم يكن فيها ذلك فالمتأمل يجد بأن الجزاء بالجنات والمساكن الطيبة ورد مقترنا فيها بطلب العمل الصالح والمسارعة للخيرات مما يكون سببا في مغفرة الذنوب، فلما لم تكن الآية وعد من الله وجاءت على هيئة الشرط والجزاء، ولم يزيد فيها على الجزاء بذكر الرضوان، ولم يذكر فيها ضمير الفصل لأنّ الجزاء والثواب فيها جزاء مادي وهو ليس بعظمة وشأنّ الرضوان كما ورد في الآية من سورة التوبة.

فقال ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ فدل اسم الإشارة على تعظيم الفوز لنعيم الجنات والمساكن ببعد المرتبة فقط، ولم يؤت بضمير الفصل على الرغم من أن الآية تتوافق مع آية التوبة في ذكر هذا النعيم .

وهناك فارق بينهما أيضا؛ وهو أنّ مسألة الخلود في الجنات لم ترد في آية الصف في قوله: ﴿ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾، بينما ذكر الخلود في آية سورة التوبة في قوله: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾. وهذا مما يزيد في بلاغة التأكيد في آية سورة التوبة كونها وعد إلهي مباشر فجيء بالثواب على أكمله مع الكرامة بإحلال الرضوان فوقع بذلك ضمير الفصل من التعبير موقعه الذي لو حرك منه لاختل المعنى ولما استقام بوجه من الوجوه -والله اعلم-.

المطلب الثالث : صور لبلاغة ضمير الفصل في المتشابه في النسق العام

1/ نذكر من هذه الصور قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿٤٦﴾ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿٤٧﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴿٤٨﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ النجم: ٤٣ - ٥٠

وردت الجمل الأربعة بضمير الفصل ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾ ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴾، ولم يرد ذكره في ﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾، وقوله: ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ .

النكتة البلاغية من دخول ضمير الفصل على الآيات الأربع، ذلك أنها اشتملت على أوصاف يمكن للجاحد والمعاند أن يدعيها لنفسه فجاء ضمير الفصل ليثبت ويقصر حقيقة هذه الأوصاف على الله دون غيره، أما في آية الخلق التي لم يرد فيها

الضمير، فإنّ مسألة الخلق ليس مما يدعيه أحد حقيقة أو مجازا أو عنادا، فهو من الأمور التي أُقرّ بها لله عزّ وجل بل إنّ المشركين لما سئلوا عن خلقهم أقرّوا به لله ولم ينسبوه لغيره من معبوداتهم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ الزخرف: ٨٧ ، وفي قصة النمرود مع سيدنا إبراهيم ادعى صفتي الإحياء والإماتة وظنّ بأن ما قام به من فعل بأن قتل شخصا وعفا عن الآخر هو حقيقة الإحياء والإماتة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ ﴾ البقرة: ٢٥٨ .

وكذلك فإنّ إهلاك قوم عاد لم يدعه أحد، كما أنّه لا يقدر أحد أن ينسب إهلاك قوم من القرون السابقة إلا الله وحده فهو القادر على كل شيء.

فلما اقتضى المقام تأكيد وتخصيص الأوصاف التي يمكن أن يقع حولها الادعاء والتنازع جيء بضمير الفصل، ولما لم يقتض المقام ذلك استغنى عن ذكره لعدم الداعي إليه كون صفة الخلق لم يقع فيها التنازع أبدا. يقول ابن الزبير الغرناطي حول هذا : « الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إنّ وخبرها ليحرز بمفهومه نفي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار وكان الكلام في قوة أن لو قيل: وأنّه هو لا غيره. وذلك أنه لما كان يمكن المباهت الجاحد ادعاء هذه الأوصاف لنفسه مباهتاً ومغالطاً كقول طاغية إبراهيم عليه السلام جواباً لإبراهيم عليه السلام حين قال: "ربي الذي يحيي ويميت" فقال الطاغية مباهتاً ومخيلاً لأمثاله: أنا أحيي وأميت فأوهم بفعلة يطلق عليها هذه العبارة مجازاً بقتله من لم يستوجب القتل وتسريحه من وجب عليه القتل وهذا جارٍ في هذه الجمل المفصول فيها بالضمير فأتي به لما ذكر ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ لأنّ ذلك مما لا يتعاطاه أحد لا حقيقة ولا

مجازا وبالاعتراف بذلك أخبر تعالى عن عتاة الكفار العرب وغيرهم حين قَالَ تَعَالَى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ الزخرف: ٨٧ ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ لكون إهلاك القرون المكذبة مما لا يمكن أن ينسب لغير الله تعالى فلم يعرض في هذا مفهوم يحتاج التحرز منه لم يرد هنا فصل بضمير كما ورد فيما تقدم»).[75]

2/ ومنه كذلك في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ التوبة: ٤٠.

لنتأمل كيف قال سبحانه وتعالى مع لفظ الكفار ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ ﴾ فجاءت كلمةَ مفعولا به للفعل جعل ولم يدخل عليها ضمير الفصل، ثم قال مع كلمته عزّ وجل ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ ﴾ مستأنفاً الكلام من جديد فالواو استئنافية وكلمة مبتدأ مرفوع، ولم يعطفها على كلمة الذين كفروا وقد قرىء : (كلمة الله) بالنّصب ، والرفع أوجه وأبلغ لأنه كما يقول البيضاوي: « لما فيه من الإشعار بأن (كلمة الله) عالية في نفسها وإن فاق غيرها فلا ثبات لتفوقه ولا اعتبار ولذلك وسط الفصل» .[76]

جاء الاستئناف بمنزلة التذييل للكلام، فالله عزّ وجل عندما أخبر« عن كلمة الذين كفروا بأنّها صارت سفلى أفاد أنّ العَلاء انحصر في دين الله وشأنه . فضمير الفصل مفيد للقصر، ولذلك لم تعطف كلمة الله على كلمة الذين كفروا، إذ ليس المقصود إفادةَ جعل كلمة اللَّهِ عُليا، لما يُشعر به الجعل من إحداث الحالة، بل إفادةَ أنّ العَلاء

ثابت لها ومقصور عليها، فكانت الجملة كالتذييل لجعل كلمة الذين كفروا سفلى. ومعنى جعلها كذلك: أنّه لما تصادمت الكلمتان وتناقضتا بطلت كلمة الذين كفروا واستقرّ ثبوت كلمة الله».[77]

الخـــاتـــمة

تتبَّع هذا البحث الوظائف النحوية والبلاغية لضمير الفصل في اللغة العربية وفق ما حدده العلماء، وقد انطلق من فكرة نظرية النحو البلاغي الذي ينهض بالنحو من قواعد ثابتة في بطون مصنفاتها إلى قواعد وظيفية تجعل من المعنى أساساً لتفعيلها والاستفادة منها في العملية التواصل والتلقي الخطابيين، وذلك وفق ما نادى به عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم، التي ترى بأنه يجب على المتكلم أن يسوق كلامه للمتلقي وفق ما يقتضيه علم النحو، وما باب الضمائر إلا من الأبواب النحوية التي تحتاج إلى إسقاط الرؤيا الجرجانية عليها لما تحظى به من استعمال واسع في كلامنا. وقد اخترنا ضمير الفصل وارتأينا في محاولة النظر إليه من خلال هذه الرؤيا الوظيفية البلاغية في جملة من السياقات القرآنية المتشابه.

وقد اتّخذ البحث الآيات القرآنية التي وقع فيها تشابه لرصد الحركية الدلالية والبلاغية لضمير الفصل داخل البنية السياقية لهذه الآيات التي وقع فيها تشابه في تراكيبها وموضوعاتها ولم يكن الاختلاف قائما بينها إلا في ذكر ضمير الفصل في بعضها وحذفه فيما يقابلها. وبيّن البحث الدور البلاغي لضمير الفصل في هذه السياقات المتشابهة وأثره البيانية فيها.

وخلص البحث إلى أنّ ضمير الفصل يلعب دورا فاعلا داخل التشكيل البنائي والمعرفي في التعبير القرآني نظرا لما يقدمه من أغراض بلاغية متنوعة تجعل من متلقي الخطاب القرآني يقف عند براعته في إيصال معانيه وفق ما يقتضيه المقام على الرغم من

التشابه البنائي الذي نراه واقعاً في كثير من آياته. وعليه نرى أنّ هذا الضمير لا يعدّ دخوله في النظم من باب الزيادة والحشو اللفظي وإنما هو واقع بدقة في سياقه لحكمة ما لو لم يذكر في موقعه لما أُدّي هذا الغرض على أكمل وجه وأتم صورة . ولهذا لاحظنا أن التراكيب التي ورد فيها ضمير الفصل تمنحنا بذاتها صورا بلاغية أزيد في المعاني عن باقي التراكيب المشابهة لها من التي لم يرد فيها ذكره.

الحواشي والإحالات:

1- منهم: إبراهيم أنيس ، وتمّام حسّان وفاضل مصطفى الساقي... ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط:02، (1958م)، ص: 265. وينظر تمّام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (1994م)، ص: 86؛ وينظر فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط: 01، (1977م)، ص: 72.

2-لم أقف على تخريج له في مختلف مصنفات الحديث وشروحها.

3- ابن فارس (ت: 395هـ): معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، (1399هـ - 1979م)، مادة (فصل)، ج: 4، ص: 505 – 506

4- ابن حماد الجوهري (ت:393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: (4)، (1407 ه - 1987 م)، مادة (فصل)، ج: 5، ص: 1791.

5- إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، ت: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، مادة (فصل)، ج: 2، ص: 691 .

6 - ينظر جار الله الزمخشري (ت: 538ه): المفصل في صنعة الإعراب، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط:1 ، (1993م)، ص: 172، وينظر ابن يعيش (ت: 643 هـ): شرح المفصل، ج: 2، ص: 329، وينظر رضي الدين الاستراباذي (ت: 686 هـ): شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، (1395 ه - 1975 م)، ج:2، ص: 455، وينظر ابن عقيل (ت: 769هـ): شرح ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق، ط: (02) ، (1985م)، ج : 1، ص: 372، وينظر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر، ج:1، ص: 275، وينظر حسن عباس (ت: 1398هـ): النحو الوافي، دار المعارف – مصر، ط: (15)، ج : 1، ص: 170، وينظر مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: (30)، (1415هـ - 1994م)، ج : 1، ص: 126.

7 – ينظر نور الدين الأُشْمُوني (ت: 900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابا الحلبي وأولاده، مصر ، (1358هـ- 1939م)، ج: 1، ص: 494- 495 .

8 – أبو العرفان الصّبان(ت: 1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: (01)، (1417 هـ -1997م) مج: 1، ص: 417 .

9 – شرح الرضي على الكافية، ج: 2، ص: 456 .

10- ينظر المفصل في صنعة الإعراب، ص: 172، وينظر شرح الرضي على الكافية، ج: 2، ص: 456، وينظر ابن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ): مغني اللبيب، ت: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، (1985م)، ص: 641، وينظر ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، (1399هـ – 1979م)، ج: 1، ص: 343، وينظر ابن الأنباري (ت: 577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية ، ط:(01)، (1424هـ- 2003م)، ج:2، ص: 579، وينظر عباس حسن: المرجع نفسه، ج: 1، ص: 245 .

11- همع الهوامع للسيوطي، ج: 1، ص: 275 .

12- عباس حسن: المرجع نفسه، ج: 1، ص: 247 .

13- المرجع نفسه، ج: 1، ص: 170.

14 – ينظر الإنصاف لابن الأنباري ، ج: 2، ص: 579، وينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج: 2، ص:، وينظر شرح الرضي على الكافية، ج: 2 ص: 461. وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، مج: 1، ص: 417 ، وينظر همع الهوامع ، ج:1، ص : 275، وينظر الإتقان للسيوطي، ج: 1، ص: 551، وينظر مصطفى الغلاييني: المرجع نفسه، ج : 1، ص: 126.

15- منهم محمّد عبد الله جبر، والشاذلي الهشيري، ومصطفى الغلاييني، وعباس حسن... ينظر: جبر محمد عبد الله: الضمائر في اللّغة العربيّة، ص: 139، والشاذلي الهشيري: الضمير بنيته ودوره في الجملة ، ص: (119)، ومصطفى الغلاييني: المرجع نفسه، ج:1، ص :126، وعباس حسن: المرجع نفسه، ج:1، ص: 247 .

16 – ينظر الإنصاف لابن الأنباري ، ج: 2، ص: 579، وينظر أبو إسحاق الزجاجي(ت: 311هـ): معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط: (01)، (1408 هـ – 1988 م)، ج: 1، ص: 75 .

17- ينظر سيبويه (180 ه) : الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: (3)، (1408 هـ – 1988 م)، ج: 2، ص: 389، وينظر الإنصاف لابن الأنباري، ج: 2 ، ص: 579، وينظر

شرح الرضي على الكافية، ج:2، ص: 462. وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، مج: 1، ص: 417 ، وينظر مغني اللبيب لابن هشام، ص: 645 .

18- ينظر الإنصاف لابن الأنباري، ج:2، ص:579، وينظر شرح الرضي على الكافية، ج:2، ص: 462-463، وينظر مغني اللبيب لابن هشام ، ص: 645. وينظر همع الهوامع، ج:1، ص: 275 .

19- شرح المفصل لابن يعيش، ج: 2، ص: 329، وينظر أوضح المسالك لابن هشام، ج: 1، ص: 343، وينظر مغني اللبيب لابن هشام، ص: 641 – 644، وينظر شرح الرضي على الكافية، ج: 02، ص: 456، وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، مج: 1، ص: 417، وينظر عباس حسن: المرجع نفسه، ج: 1، ص: 245.

20 – ينظر. وينظر شرح الرضي على الكافية، ج: 2، ص: 457- 460، وينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج: 2، ص: 329، وينظر معني اللبيب لابن هشام، ص: 641 – 644، وينظر شرح ابن عقيل، ج : 1، ص: 372، وينظر همع الهوامع، ج: 1، 276، وينظر حسن عباس: المرجع نفسه، ج : 1، ص: 170، وينظر مصطفى الغلاييني: المرجع نفسه، ج : 1، ص: 126.

21- ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ص : 642- 643.

22 – ينظر موقفهم النحوي من ضمير الفصل، عند حديثنا عن **اختلاف العلماء حول ماهية ضمير الفصل وإعرابه .**

23- ينظر مغني اللبيب لابن هشام، ص: 645 .

24- المصدر نفسه، ص: 644- 645

25- شرح الرضي على الكافية ، ج : 2، ص: 456 .

26- المصدر نفسه، ص: 456 .

27- إبراهيم فاضل السامرائي: معاني النحو ، ج: 1، ص: 44 .

28- الكتاب لسيبويه، ج: 2، ص: 389.

29 – معاني القرآن وإعرابه للزجاجي:، ج: 1، ص: 75.

30- شرح المفصل لابن يعيش، ج: 2، ص: 328 .

31- مغني اللبيب لابن هشام ، ص: 644 .

32- همع الهوامع للسيوطي، ص: 279 .

33 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج:1، ص: 255 .

34- ينظر تعليقه، المصدر نفسه، مج: 1، ص: 255 .

35- ينظر مصطفى حميدة: الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط: (01)، (1997م)، ص: 152.

36- المرجع نفسه، ص: 156 .
37- محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب – القاهرة، (2003م)، ص: 119.
38 - مصطفى الغلاييني: المرجع نفسه، ج : 1، ص: 126.
39- ينظر برجشتر آسر: التطور النحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: (02)، (1414هـ - 1994م)، ص: 136 .
40- مغني اللبيب لابن هشام ، ص: 644 .
41- ينظر المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص: (172)، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ص: (567)، وينظر مغني اللبيب لابن هشام ، ص: (644)، وينظر شرح الرضي على الكافية، ج: 2، ص: 457-458، وينظر أوضح المسالك لابن هشام، ج: (1)، ص: (343)، وينظر همع الهوامع للسيوطي ج: (1)، ص: (275)، وينظر عباس حسن: المرجع نفسه، ج: (1)، ص: (245).
42- مغني اللبيب لابن هشام، ص: (644) .
43 ينظر مغني اللبيب لابن هشام ص 445 وينظر معترك الأقران للسيوطي ج 1 ص 140
44- تفسير الكشاف للزمخشري، ج: 1، ص: 85.
45- همع الهوامع للسيوطي ، ص: 279 .
46- الإتقان للسيوطي: ج: 2، ص: 138، وينظر معترك الأقران، ج:1، ص: 140، وقد أورد السيوطي في هذا الأخير مبحثا منفصلا وعدّ فيه أنّ من وجوه إعجاز القرآن إفادة تعبيره أسلوب الحصر والاختصاص، ينظر ج:1، ص: 136 .
47- عبد الرحمن حبنكة الميداني: دار القلم- دمشق و الدار الشامية- بيروت، ط: (01)، (1416هـ - 1996م)، ج:1، ص: 471.
48- إبراهيم فاضل السامرائي: معاني النحو ، ج: 1، ص: 46.
49- ينظر مغني اللبيب لابن هشام: ص: 542.
50- إبراهيم فاضل السامرائي: معاني النحو ، ج: 1، ص: 48.
51- عبد الرحمن حبنكة الميداني: المرجع نفسه، ج: 1 ، ص: 542.
52- المرجع نفسه ، ص: 543 .
53- إبراهيم فاضل السامرائي: معاني النحو، ج:01، ص: 54- 56.
54 - تفسير الكشاف للزمخشري، ج: 01، ص : 86 .
55 - المصدر نفسه ،ج: 02، ص: 593.
56- فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني، دار عمار، عمان، ط:(04)، (1427هـ.2006م)، ص:10.

57- بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ت:محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط- دت، ج:01، ص:112.

58- فهد بن شتوي بن عبد المعين الشتوي: دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، إشراف: د. محمد بن عمر بازمول، رقم الإيداع الجامعي:42380297، جامعة أم القرى، مع السعودية، (1426 هـ - 2005م)، ص:100.

59 - أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط(01)، (1422 هـ - 2001 م)المرجع نفسه، ج: 24، ص: 298

60 - المصدر نفسه، ج: 4، ص 445

61 - محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، الطبعة التونسية دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - 1997 م، ج: 09، ص: 231.

62 - الخطيب الإسكافي (ت: 420هـ): درة التنزيل وغرة التأويل، ت: محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (30) معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط: 01، (1422 هـ - 2001 م)، ج: 03، ص: 1145- 1148 بتصرف.

63 - محمود بن حمزة الكرماني (ت: 505هـ): أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، ت: السيد الجميلي، دار الكتاب للنشر، مصر- القاهرة، ص 169.

64 - ينظر: أبو جعفر بن الزبير الغرناطي (ت: 708هـ): ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ص : 223-224 . وينظر التفسير القيم: ابن قيم الجوزية، جمع: محمد أويس الندوي، ت: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص: 620- 621.

65- ينظر: فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني، ص:142.

66 - ينظر فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني، ص: 144 . وينظر معاني النحو، ج:1، ص: 52-53

67 - ابن الزبير الغرناطي: المصدر نفسه، ج: 02، ص: 362

68 - بدر الدين بن جماعة (ت 733هـ): كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ت: الدكتور عبد الجواد خلف، دار الوفاء.المنصورة، ط: (01)، (1410 هـ - 1990م) ، ص: 129 .

69 - أبو حمزة الكرماني: المصدر نفسه، ص: 35 .

70 - ابن الزبير الغرناطي: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 86 – 87 .

71- تفسير التحرير والتنوير، ج: 03، ص: 184 .

72 - صحيح البخاري، باب صفة الجنة، ح رقم: 6183، ج: 05 ، ص: 2398 .

73- تفسير التحرير والتنوير ، ج: 10 ص: 264 – 265 .
74- تفسير الكشاف ، ج: 02، ص: 276. .
75- ابن الزبير الغرناطي: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 19 .
76- تفسير البيضاوي، ج: 03، ص: 146-147.
77- تفسير التحرير والتنوير، ج: 10، ص: 205 .

The pronoun of the separation in the grammar lesson and its image in the comparable Qur'anic discourse

- A grammatical and Rhetorical study -

By: Dr. Hamza boukhezna

Institute of Islamic Sciences – University of El Oued

Abstract:

The pronouns in the Arabic language play a pivotal role in shaping the contextual structure of the discourse, as they are part of a large part of our speech to carry out various informational purposes which we perceive in the associative relations through which we convey what we want to the recipient.

They were taken care of by the grammarians in their books, and they had special sections to explain their rulings and issues.

In this article, we will try to follow one of these pronouns, which is **called the pronoun of the separation**, to reveal its rulings and related grammatical issues, and then highlight some of the cases that come in the Qur'anic discourse, following the letter and accuracy in using this pronoun. To follow its rhetorical faces to reveal the accuracy statement of the use of this pronoun in its diverse contexts .

key words :

- pronoun - the separation - comparable - the Qur'anic discourse.